



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (25) – العدد الأول – يناير 2024

التحديات المهنية لمراقبي الحسابات عند الفحص لأغراض خاصة

Professional Challenges for Auditors when Examining for Special Purposes

الباحثة/ مى أحمد صالح السيد العاصي

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم محاسبة

إشراف

الدكتورة / سهي السيد فرج
مدرس المحاسبة والمراجعة
بكلية التجارة جامعة بورسعيد

الأستاذ الدكتور/ نبيل فهمي سلامه
أستاذ المراجعة
بكلية التجارة جامعة بورسعيد

2024-01-28

تاريخ الإرسال

2024-02-11

تاريخ القبول

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>



ملخص.

تُعتبر عمليات الاندماج والاستحواذ واقعاً فرضته التطورات المتلاحقة، حيث شهدت الآونة الأخيرة ارتفاع حدة المنافسة ما بين الشركات في الأسواق المحلية والعالمية سعياً منها للحصول على النصيب الأكبر من الأسواق، الأمر الذي أدى بدوره إلى التحول نحو الكيانات الاقتصادية الكبيرة من خلال قيام الشركات الكبيرة والصغيرة بتجميع قدرتها الإنتاجية ومواردها الفنية والتكنولوجية والبشرية لتحقيق التكامل فيما بينها، حيث تقدم تلك العمليات منافع مالية وغير مالية، بالإضافة إلى تحسين كفاءتها التشغيلية، إلا أن الشركات تواجه العديد من المخاطر، والتي تُعتبر السبب في فشل تلك العمليات.

وتتعدد المخاطر التي تتعرض لها عمليات الاندماج والاستحواذ، ما بين المخاطر الإدارية والمخاطر القانونية والمخاطر المالية، إلا أن المخاطر المالية تُعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل تلك العمليات، فالمخاطر المالية لعمليات الاندماج والاستحواذ تندرج من الاحتمال الناتج عن ممارسات التلاعب بإدارة الأرباح، والتي تلجأ إليها الشركات لخداع مستخدمي التقارير المالية، وبالتالي تحتاج الشركات إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لتلك المخاطر من أجل اتخاذ تدابير للسيطرة عليها.

الأمر الذي يتطلب ضرورة فحص تلك العمليات، من أجل التأكد من الوضع المالي للشركات قبل البدء، وذلك من خلال وسطاء يتوفر لديهم الاستقلالية والخبرة، ومع توسع الخدمات التي تقدمها منشآت المراجعة، يُمكن أن تُعتبر إجراءات الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ ضمن هذه الخدمات، وبناء عليه يظهر الدور الحاسم للمراجعين الخارجيين في عمليات الاندماج والاستحواذ، وذلك باعتبار أن المراجعة الخارجية يفترض أن توفر ضماناً لدقة واكتمال البيانات المالية.

الكلمات المفتاحية: الفحص لأغراض خاصة، عمليات الاندماج والاستحواذ، دور المراجع الخارجي في عمليات الاندماج والاستحواذ

Abstract.

Mergers and acquisitions are considered a reality imposed by successive developments, as recent times have witnessed an increase in the intensity of competition between companies in the local and global markets in an effort to obtain the largest share of the markets, which in turn led to a shift towards large economic entities through large and small companies pooling their capabilities Productivity and its technical, technological and human resources to achieve integration between them, as these operations provide financial and non-financial benefits, in addition to improving their operational efficiency, but companies face many risks, which are considered the reason for the failure of these operations.

The risks to which mergers and acquisitions are exposed are numerous, ranging from systemic risks, cultural risks, and financial risks, but financial risks are considered one of the most important reasons that lead to the failure of these operations. and The financial risks of mergers and acquisitions include fraud resulting from practices of manipulating earnings management, to deceive users Financial reporting, therefore companies need to pay more attention to those risks through take measures to control them.

This requires the necessity of examining these operations, in order to confirm the financial status of companies before starting, through intermediaries who have independence and experience, and with the expansion of the services provided by auditing companies examination procedures can be considered for special purposes for mergers and acquisitions within these services, and based on Therefore, the crucial role of external auditors in mergers and acquisitions appears, given that external audit is supposed to provide a guarantee of the accuracy and completeness of financial statements.

Keywords: Examining for special purposes, mergers and acquisitions



مشكلة البحث.

يتمثل الهدف الرئيسي من إجراءات الفحص لأغراض خاصة في تزويد المستثمر بصورة كاملة عن الوضع المالي الحقيقي لعنصر الاستثمار واتجاهات الأعمال، وتقليل المخاطر الحالية للمعاملات عند اتخاذ قرار بشأن استثمار رأس المال، وبالتالي تمكن إجراءات الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ الشركات المستحوذة من تكوين رأي بالقيام بتلك العمليات من عدمه، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تفرضها بيئة عمليات الاندماج والاستحواذ، والتي من شأنها أن تعيق من إجراءات الفحص في الكشف عن المخاطر المالية لعمليات الاندماج والاستحواذ والمتمثلة في الاحتيايل المالي الناتج عن ممارسات التلاعب بإدارة الأرباح التي تلجأ إليها الشركات قبل المشاركة في تلك العمليات، وفي هذا الإطار أكدت دراسة (Galpin) على أن قصور إجراءات الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ، يُعتبر عاملاً رئيسياً في ارتفاع معدل فشل تلك العمليات ليصل إلى ٧٠% من إجمالي تلك العمليات، وبناء عليه تتمثل مشكلة البحث في وجود العديد من العقبات التي تعيق إجراءات الفحص.

أهداف البحث.

في ضوء المشكلة موضوع البحث، يهدف هذا البحث إلى التعرف على التحديات التي تواجه المراجع الخارجي عند القيام بإجراءات الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ، بالإضافة إلى توضيح أهمية دور المراجع القائم بالفحص، والمتطلبات المهنية لهذا الدور.

أهمية البحث.

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من خلال قلة الدراسات العربية التي تناولت دور المراجعين الخارجيين في الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ، بينما تنبع الأهمية العملية لهذا البحث من خلال تناول موضوع يعد الأكثر أهمية لواقع منشآت المراجعة في الوقت الحاضر، وهو كيف يمكن أن تنمى منشآت المراجعة خدماتها في ظل التطورات الاقتصادية.

منهج البحث.

اعتمدت الباحثة على كلا من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي كالتالي، حيث تعتمد على المنهج الاستقرائي الذي يقوم على الاستدلال التجريبي من خلال استقراء الواقع بالملاحظة والتجريب والمشاهدة، بهدف التوصل إلى حكم عام على موضوع البحث، بينما يكون اعتمادها على المنهج الاستنباطي الذي يقوم على الاستدلال المنطقي من الفروض والدلائل في التوصل إلى ما تصبو إليه من بحثها، وذلك من خلال الأساليب والأدوات البحثية الملائمة.

حدود البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وأهميته، فإن الباحثة سوف تقوم بدراسة التحديات التي تواجه المراجع الخارجي عند القيام بإجراءات الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ، ولن تتعرض الباحثة إلى: دور المراجعة الداخلية في عمليات الاندماج والاستحواذ من خلال المشاركة في إجراءات الفحص، والخطوات التفصيلية لإجراءات الفحص لعمليات الاندماج والاستحواذ.

خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وحدوده، تناقش الباحثة في المسار العلمي لهذا البحث ثلاثة بنود، يتناول أولها التأسيس العلمي لدور المراجع الخارجي في الفحص، ثم مدى اتساق دور المراجع الخارجي في الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ مع المعايير المرتبطة، وأخيراً عقبات الدور المهني للمراجع الخارجي عند الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ.

أولاً: التأسيس العلمي لدور المراجع الخارجي في الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ.

تُعتبر المراجعة الخارجية نظام تفاعلي توافقي، فهي تتأثر بمتغيرات بيئتها المهنية خاصة تلك المتغيرات التي يكون لها أبعاداً محاسبية، ونظراً للتطورات التكنولوجية والعولمة وتغيرت احتياجات السوق من خدمات المراجعة مرت عملية المراجعة الخارجة بعدة تطورات، فمنذ بداية النصف الأول من القرن العشرين ونتيجة لمتطلبات قانون الأوراق المالية في الولايات المتحدة



الأمريكية، ونمو وتعقد منظمات الأعمال، حدثت تحولات هامة في ممارسة عملية المراجعة الخارجية، والتي كان من أهمها التحول من المراجعة الشاملة لكل ما تتضمنه القوائم المالية من أرصدة وعمليات، إلى استخدام العينات الإحصائية والمراجعة التحليلية، وذلك نتيجة لصعوبة المراجعة الشاملة وتكلفتها الكبيرة، أيضاً تم ربط الممارسات الاختبارية لعملية المراجعة بضرورة تقييم نظام الرقابة الداخلية في هذه الفترة.

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، اتجهت غالبية منشآت المراجعة نحو التركيز على إظهار أهمية القيمة المضافة لخدمات المراجعة الخارجية من خلال تطوير نوعية وطبيعة تلك الخدمات، لتُعرف المراجعة الخارجية في تلك المرحلة على أنها "عملية تجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بالمعلومات، من أجل التحديد والتقرير عن درجة التوافق بين المعايير الموضوعية والمعلومات، بشرط أن يكون القائم بإجراءات المراجعة شخص كفاء ومستقل".

وبذلك تطور واتسع نطاق الخدمات التي يمكن أن يقدمها المراجع الخارجي فلم تعد تقتصر على إجراءات المراجعة التقليدية **Auditing**، بل ظهر ما يعرف بالخدمات الاستشارية (**Consulting Services**)، التي تضمنت في تلك الفترة تحليل البيانات المالية، وتصميم النظم المحاسبية، وقد شجع المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (**AICPA**) تلك الخدمات، من خلال إنشاء اللجنة التنفيذية للخدمات الاستشارية الإدارية **Management Consulting Services Executive (MCSEC)** وذلك لتوفير الدعم والارشاد للقائمين بتلك الخدمات والتي عرفها على إنها "الاستشارات المهنية التي تهدف أساساً إلى تحسين كفاءة وفعالية استخدام العميل للطاقت والموارد المتاحة له بما يحقق أهداف التنظيم".

وخلال فترة الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، بدأت مهنة المحاسبة والمراجعة تدرس مشكلة هامة، تمثلت في مسئولية المراجع عن كشف الغش والاحتيال المالي، الأمر الذي بدوره أدى إلى تطوير المهنة بصورة تسعى إلى تضيق فجوة التوقعات بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وأداء المراجعين، وبناءً عليه بدأت الآراء تنادي بدور المراجع في التأكيدات الأخرى بخلاف تأكيدات القوائم المالية، وبالفعل بدأت منشآت المراجعة بتطوير خدماتها لتتخطى تأكيدات مراجعة القوائم المالية من خلال مجالات البيانات والمعلومات وأداء العمليات والنظم، وفي

الحقبة الأخيرة من القرن العشرين أصبحت منشآت المراجعة مؤسسات مهنية تقدم العديد من الخدمات التي تتضمن الخدمات الاستشارية والخدمات بخلاف المراجعة المالية التقليدية، والخدمات ذات الصلة والتي تمثل عملية فحص للقوائم المالية التاريخية لتطوير استنتاج على أساس تلك المعايير، وتتمثل الخدمات ذات الصلة في الفحص المحدود والفحص لأغراض خاصة.

ويقصد بالفحص لأغراض خاصة قيام إحدى منشآت المراجعة، بإجراء دراسة انتقادية وتحليل ومراجعة، لبعض حسابات ودفاتر إحدى الشركات، عن سنة أو سنوات سابقة، وذلك لتحقيق هدف معين، بقصد الوصول إلى حقائق معينة عن المركز المالي، أو اكتشاف بعض العوامل التي تكون قد أثرت في ذلك المركز في الماضي، أو قد تؤثر عليه مستقبلاً، من أجل الحصول على معلومات ذات طبيعة خاصة، يحتاج إليها العميل الذي كلف المراجع بعملية الفحص (خالد عبد المنعم، وآخرون، ٢٠١٨)، كما عرفته دراسة (أحمد أبو العز، ١٩٩٦) على إنه قيام المراجع ببعض الإجراءات والدراسات والاستفسارات والبحث في دفاتر الشركة وحساباتها عن سنة مالية حالية أو عدة سنوات سابقة، بقصد اكتشاف بعض الحقائق ويتم ذلك بناء على طلب أصحاب الشركة أو إدارتها أو تكليف من الغير، وبناء على تلك التعريفات تستنتج الباحثة ما يلي:

- أن الفحص لا يتضمن كل الحسابات والدفاتر وإنما يتضمن نوع خاص منها أو جانباً محدداً، وذلك من خلال البحث عن حقائق ومعلومات تتضمنها القوائم المالية والسجلات والمستندات، وهو فحص لغرض خاص يتم بناء على طلب أصحاب الشركة نفسها أو مساهمها، أو قد يكون بناء على طلب أطراف خارجية كرجال الأعمال، أو مصلحة الضرائب، أو البنوك لأغراض خاصة بشراء أو إقراض الشركة أو ربط الضريبة عليها.
- يمكن للقائم بالفحص أن يعتمد على جمع الأدلة والإثباتات والوسائل التي تستخدمها عملية المراجعة، وكذلك كل الأساليب المستحدثة التي تفيد الفاحص في عمله كالتحليل المحاسبي والأساليب الكمية والإحصائية.
- قد يشمل الفحص قوائم وسجلات خاصة بالسنة المالية موضوع المراجعة، أو سجلات وقوائم مالية خاصة بسنوات أخرى، ولا يقتصر القائم بعملية الفحص على ما تظهره دفاتر ومستندات وسجلات الشركة محل الفحص، بل قد يحتاج إلى معلومات إضافية من خبراء متخصصين.



وتتمثل أهم مجالات الفحص لأغراض خاصة التي تقدمها منشآت المراجعة فيما يلي: الفحص في المجالات الإدارية، والذي يتضمن الفحص بغرض اكتشاف الغش والتلاعب وآثاره، والفحص بغرض اكتشاف سوء التصرفات من قبل الإدارة الحالية، والفحص بغرض معرفة كفاءة الأداء الحالي للإدارة في تنفيذ برنامج معين، والفحص بغرض إعادة تنظيم الشركة وإعادة تكوينها، كما يتضمن الفحص في مجالات الاستثمار والتمويل، الفحص بغرض إعداد نشر الاكتتاب في الأسهم، والفحص بغرض انضمام شريك في شركات الأشخاص، والفحص بغرض الحصول على قرض من البنك، والفحص بغرض الاستحواذ أو الاندماج، وهو ما كان يُعرف (بالفحص النافي للجهالة).

وتؤكد دراسة (Carcello, 2020) على أن الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ يُمثل إحدى الخدمات الأخرى التي تقدمها منشآت المراجعة لعملائها، وتتجه منشآت المراجعة نحو تقديم تلك الخدمات لعدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي: الاستفادة من الخبرات المنقولة من إجراءات المراجعة في فهم الوضع المالي لكل من الشركة المستهدفة والمستحوذة عند القيام بإجراءات الفحص والتي تتضمن مراجعة للسجلات المحاسبية والبيانات المالية والرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات، وكذلك الاستفادة مراجع الحسابات من وفر التكلفة والتي تنشأ نتيجة الوفر المتحقق من قلة إهدار الموارد، وتوزيع التكاليف الثابتة على عدد كبير من الخدمات (كخدمات الفحص لأغراض عمليات الاندماج والاستحواذ) ومن ثم تعظيم ربحية كل خدمة، بالإضافة إلى حرص المراجع الخارجي على الحفاظ على توسيع قاعدة عملائهم من خلال تحقيق كافة احتياجاتهم من المشورة والنصح لمساعدتهم في تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات، وأخيراً حرص منشآت المراجعة على استقرار أتعابهم، خاصة بعد تراجع الأهمية النسبية لأتعاب المراجعة بشكل قد يجعلها غير اقتصادية في كثير من الأحيان.

وتظهر أهمية دور المراجعين عند أدائهم لإجراءات الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ، في الحد من مخاطر المعلومات عن طريق تخفيض عدم تناسق المعلومات بين كل من الشركات المستحوذة والمستهدفة، وتقليل عدم اليقين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي يمكن للشركات المستحوذة تقييم الشركات المستهدفة والمخاطر المحيطة بها بشكل أفضل أثناء التفاوض على شروط اتفاقية الاستحواذ، بالإضافة إلى توفير معلومات أكثر دقة تمكن المستحوذين

من تقييم الأصول المكتسبة والمطلوبات المفترضة في تاريخ الإغلاق، وترى الباحثة إن أهمية دور المراجع الخارجي عند تقديمه لخدمات الفحص لأغراض عمليات الاندماج والاستحواذ تكمن في أنها غالباً ما تكون مهمة تقصى حقائق أكثر من كونها خطوة حاسمة لاتخاذ القرارات، وبالتالي يجب أن يحكم دور المراجع الخارجي عند أداءه لإجراءات الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ معايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها، وبالرغم من أهمية دور المراجع الخارجي في فحص عمليات الاندماج والاستحواذ إلا إنه لا يوجد معيار صريح يوضح أبعاد هذا الدور والإجراءات التي يجب ان يتبعها، وبالتالي كان لابد من تحديد المعايير التي يمكن أن تساعد المراجع الخارجي عند تكليفه بالقيام بمهام الفحص لأغراض عمليات الاندماج والاستحواذ، وهذا ما سنتناوله الباحثة في البند التالي.

ثانياً: مدى إتساق دور المراجع الخارجي في الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ مع المعايير المرتبطة.

يجب أن يقرر المراجع المدى الذي يتطلب فحصه آخذاً في الاعتبار طلب العميل والمعلومات التي يجب أن يمده بها من الفحص، وما يتضمنه تقريره عن هذه المعلومات حتى يكون ذات فائدة لعميله عند استخدامه للغرض الذي طلب من أجله، وحتى يتمكن المراجع الخارجي من أداء دوره لابد من وجود معايير محددة تنظم دور المراجع الخارجي عند تكليفه بأداء هذه الخدمات، فبالرغم من إن دور المراجع الخارجي في تلك العمليات يندرج ضمن خدمات الفحص لأغراض خاصة، إلا أن معايير المراجعة الخاصة بالفحص لأغراض خاصة، والمتمثلة في معيار المراجعة المصري رقم ٨٠٠ بعنوان تقرير المراجع عن مهام المراجعة ذات الأغراض الخاصة، ونظيره الدولي رقم ٨٠٠ بعنوان اعتبارات خاصة- عمليات مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لأطر ذات أغراض خاصة، وأقتصر في وصف مهام المراجعة لأغراض خاصة على:

- مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبي شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية، والتي أوضحها معيار المراجعة الدولي رقم ٨٠٠ ، في القوائم المالية المعدة بناءً على الأساس النقدي للمقبوضات والمصرفيات للمحاسبة عن التدفقات النقدية التي يطلب من الشركة إعدادها للدائنين وكذلك أساس المحاسبة الضريبي لمجموعة قوائم مالية مرفقة مع الإقرار الضريبية، ومراجعة القوائم المالية الملخصة.



- مراجعة حسابات معينة من تلك الحسابات أو بنود بعينها من القوائم المالية.
- أعمال المراجعة المتعلقة بالالتزام بالشروط التعاقدية مثل صكوك السندات والقروض.

وفي سياق متصل أشار معيار المراجعة الدولي رقم ٨٠٥ بعنوان اعتبارات خاصة- عمليات مراجعة قائمة مالية واحدة وعناصر أو حسابات أو بنود محددة في قائمة مالية، في الفقرة الأولى إلى أن نطاق المعيار يسرى على مراجعة قائمة مالية واحدة أو مراجعة عنصر أو حساب أو بند محدد في قائمة مالية سواء تم إعدادها وفقاً لإطار ذي غرض خاص أو غرض عام، وترى الباحثة أن معايير المراجعة الخاصة بالفحص لأغراض خاصة يوجد بها العديد من أوجه القصور التي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- تلك المعايير لم تذكر مجالات الفحص لأغراض خاصة الأخرى بشكل كامل، والتي من ضمنها الفحص لغرض الاندماج والاستحواذ، وبناء عليه يتضح ضرورة أن يشمل المعيار المصري وصف شامل لجميع خدمات الفحص لأغراض خاصة سواء كانت في المجالات الإدارية، والفحص في مجالات الاستثمار والتمويل، والفحص بغرض عمليات الاندماج والاستحواذ، ولا يقتصر فقط على القوائم المعدة وفقاً لأطر خاصة.
- لم يشر المعيار المصري إلى متطلبات السلوك الأخلاقي للقائم بمهام الفحص والتي تعتبرها الباحثة أحد أهم الدعائم لدور المراجع في إجراءات الفحص.
- لم يوضح المعيار بشكل صريح المبادئ العامة للتكليف بالقيام بالفحص لأغراض خاصة، ولا الاعتبارات اللازمه لمواجهة المخاطر المحتملة، والتي من ضمنها مخاطر الإحتيال.
- اكتفى المعيار المصري بالإشارة إلى ضرورة تقييم النتائج المستخلصة من الأدلة لتكون أساس لإبداء الرأي، ولم يذكر ماهي الأدلة التي يحتاج إليها القائم بتلك المهام.
- لم يشر المعيار إلى متطلبات مراقبة الجودة من قبل ممارسي خدمات الفحص لأغراض خاصة، والتي تعتبر جزء هاماً للتأكيد على الالتزام بجودة تلك الإجراءات.

وفي حين أن تلك المعايير لم توضح بشكل صريح المبادئ العامة للتكليف بالقيام بالفحص لأغراض خاصة، ولا الاعتبارات اللازمه لمواجهة المخاطر المحتملة، والتي من ضمنها مخاطر التحريف في القوائم، فيجب على المراجع القائم بالفحص الالتزام بمتطلبات معيار المراجعة

لأغراض خاصة، ولكن مع ضرورة التكامل مع المعايير التي تدعم دوره، بما يتناسب مع طبيعة عمليات الاندماج والاستحواذ، وباعتبار أن الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ من الخدمات التي تقدمها منشآت المراجعة، لا بد أن تمر تلك الخدمة بالعديد من المراحل تتمثل في: مرحلة الاتفاق على إجراءات الفحص، ومرحلة التخطيط والتنفيذ، ومرحلة التقرير عن مهام الفحص لأغراض خاصة، وذلك طبقاً لمستويات أداء عملية المراجعة، من هنا يصبح من المنطقي إلقاء الضوء على المعايير التي يمكن أن تدعم دور المراجع الخارجي في جميع مراحل التكليف بإجراءات الفحص، وذلك على النحو التالي:

١- المرحلة الأولى: مرحلة الاتفاق على إجراءات الفحص.

فبعد الاتفاق على القيام بمهام الفحص، يجب على المراجع أن يتأكد من وجود اتفاق تام مع العميل حول طبيعة المهمة بالتحديد وشكل ومحتوى التقرير الذي سيتم إصداره وذلك قبل بدء المراجع في تنفيذ المهمة، وبناء عليه يجب أن يلتزم المراجع القائم بمهام الفحص بشروط التكليف طبقاً لما جاء في معيار المراجعة الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC رقم ٤٤٠٠ بعنوان التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بمعلومات مالية، والتي تنص على بيان السبب من التكليف، بالإضافة إلى تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المطبقة وتحديد المعلومات التي تشملها الإجراءات المتفق عليها.

وبناء عليه يجب أن يتمتع المراجع ببعض الحقوق عند القيام بمهام الفحص منها: حق المراجع في الاطلاع على جميع مستندات وسجلات الشركات المشاركة في تلك العمليات، كما يجب عليه أن يحتفظ بجميع الأوراق والمذكرات والملاحظات والمستندات والتقارير التي تم حصرها أثناء عملية الفحص، وكذلك نتائج المقابلات الشخصية وهو ما يُعرف بأوراق العمل، بالإضافة إلى حق طلب جميع المعلومات والايضاحات والبيانات التي يرى أنها ضرورية لتنفيذ مهام الفحص، فقد يحتاج المراجع إلى إيضاحات من قبل المديرين أو العاملين حول ما ورد في السجلات، وأخيراً حق التحقق من موجودات الشركات والتزاماتها، باتخاذ جميع الإجراءات التي تمكنه من التحقق، وأخيراً يجب أن يتم الاتفاق كتابةً وبوضوح تام مع العميل طالب الفحص، بموجب عقد موقع بين الطرفين ويتم توثيق ذلك الاتفاق بخطاب ارتباط يرسله الفاحص للعميل.



وترى الباحثة أنه يفترض أن يتناول العقد، تحديد الغرض من الفحص تحديداً دقيقاً بما في ذلك طبيعة المهمة، ونطاق الإجراءات الخاصة التي يتم تطبيقها، ومعايير الأداء والآليات المتبعة، والاتفاق على الفترة التي تفحص حساباتها، وعلى الفترة التي يتم فيها الفحص، حيث يحتاج الأمر إلى فحص حسابات الفترات سابقة، مع التأكيد على أن العمل سوف يتم تنفيذه وفقاً لمعايير المراجعة، كذلك يجب الاتفاق على الأتعاب، من أجل تلافي لأي خلاف يحدث في هذا الشأن، بالإضافة إلى تحديد المعلومات المالية التي سوف تطبق عليها الإجراءات المتفق عليها، مع ضرورة التزام المراجع القائم بالفحص بسرية المعلومات، بالإضافة إلى التأكيد على سلطة الوصول إلى السجلات والأفراد والممتلكات ذات الصلة، وملكية أوراق العمل.

٢- المرحلة الثانية: مرحلة تخطيط وتنفيذ إجراءات الفحص.

يجب على المراجع عند تخطيط إجراءات الفحص أن يحصل على فهم واضح للغرض من الفحص التي سيعيد المراجع تقرير عنه، بالإضافة إلى معرفة من هم مستخدمي هذه المعلومات، وبالتالي يجب أن يكون لديه فهم واضح لطبيعة الشركات محل الفحص، وبناء عليه يجب أن يلتزم المراجع بما جاء بالمعيار الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC رقم ٢٤٠٠ بعنوان عمليات مراجعة البيانات المالية التاريخية، حيث أوضح المعيار أن فهم المراجع يجب أن يشمل الآتي: فهم لطبيعة الشركة وعوامل الصناعة ذات الصلة والعوامل التنظيمية وغيرها من العوامل الأخرى بما في ذلك إطار إعداد التقارير المالية المعمول بها، وكذلك الأنظمة المحاسبية والسجلات المحاسبية للشركة، بالإضافة إلى طرق تطبيق الشركة للسياسات المحاسبية، وطبيعة الشركة بما في ذلك عملياتها وهيكل الملكية والحوكمة الخاص بها، وأنواع الاستثمارات التي تنفذها الشركة، وكذلك أهدافها واستراتيجياتها.

وبناء عليه يجب على المراجع أن يقوم بتصميم وتنفيذ إجراءات الفحص بطريقة تمكنه من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، وفي هذا الإطار أشار المعيار المصري رقم ٨٠٠ ونظيره الدولي إلى أنه يجب على المراجع دراسة وتقييم النتائج المستخلصة من الأدلة التي حصل عليها خلال عملية الفحص كأساس لإبداء رأيه، وبالتالي يجب أن يلتزم القائم بمهام الفحص بمصادر الحصول على أدلة المراجعة التي أشار لها معيار المراجعة المصري رقم ٥٠٠ بعنوان

أدلة المراجعة، والمتمثلة في تنفيذ إجراءات مراجعة لاختبار السجلات المحاسبية، من خلال التحليل والفحص، والمطابقة، إجراءات تقييم المخاطر، وإجراءات المراجعة الإضافية والتي تشمل اختبارات أدوات الرقابة واختبارات التفاصيل والإجراءات التحليلية.

كما ينبغي على القائم بمهام الفحص التأكد من الامتثال لأحكام القوانين والأنظمة، وعدم وجود أية أعمال احتيالية أو غير قانونية، وبالتالي يجب عليه الالتزام بمبدأ الأهمية النسبية طبقاً لما أشار له معيار المراجعة المصري رقم ٣٢٠ بعنوان الأهمية النسبية في المراجعة، والذي يؤكد على ضرورة أن يحدد القائم بمهام الفحص الأهمية النسبية لمجمل البيانات المالية وذلك للكشف عن التحريفات، موضحاً أنه يمكن اعتبار المعلومات هامة إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمى القوائم المالية.

ومن ناحية أخرى ترى الباحثة أن تحديد الأهمية النسبية وممارسة الشك المهني هما وجهان لعملة واحدة، ذلك للتعرف على الوضع المالي الحقيقي تحقيقاً لهدف الفحص، وبناء عليه يجب على القائم بمهام الفحص الالتزام بما ورد في معيار المراجعة المصري رقم ٢٤٠ بعنوان مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة القوائم المالية، والذي أكد على: ضرورة أن يكون المراجع مدركاً للعوامل التي قد تؤدي إلى عدم مصداقية القوائم المالية مثل إمكانية وجود ظروف قد تؤدي إلى تحريف القوائم المالية بشكل هام ومؤثر، كما أوضح المعيار أنه بسبب خصائص الغش والتدليس يكون سلوك المراجع الخاص بالشك المهني هام عند دراسة التحريفات الناتجة عن الغش.

٣- المرحلة الثالثة: إعداد التقرير الذي يتضمن نتائج الفحص والتوصيات اللازمة.

وتبدأ المرحلة الأخيرة من عملية الفحص والمتمثلة في إعداد التقرير الذي يتضمن نتائج الفحص والتوصيات اللازمة، وطبقاً لما ورد في كل من معيار المراجعة المصري رقم ٨٠٠ ونظيره الدولي، فإنه يجب أن يتضمن تقرير المراجع عن المراجعة ذات الأغراض الخاصة العناصر الأساسية التالية: العنوان، والموجه إليهم التقرير، والفقرة الافتتاحية والتي تتضمن (تحديد المعلومات المالية التي تم مراجعتها، وتحديد مسئولية كل من إدارة الشركة والمراجع)، وفقرة النطاق والتي تصف طبيعة عملية المراجعة، ويجب على المراجع الخارجي القائم بالفحص أن يأخذ في الاعتبار الهدف من عملية الفحص، وعليه أن يعبر عن رأيه كخبير، وأخيراً فقرة



تتضمن رأى المراجع عن المعلومات المالية التي قام بمراجعتها، كما يجب عليه بيان التوصيات التي يراها في ضوء المعلومات التي حصل عليها، ليختتم التقرير بتاريخ التقرير، وعنوان المراجع، وتوقيع المراجع.

وبناء على أهمية إتباع المعايير ذات الصلة عند القيام بإجراءات الفحص، لا بد من وجود ضوابط تنظم ذلك الشأن، وبناء عليه تقترح الباحثة ضوابط للاعتماد على المعايير ذات الصلة عند قيام المراجع الخارجي بتقديم خدمات الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ، فيما يلي:

- ضرورة الفصل التام بين أعمال المراجعة الخارجية ومهام الفحص لأغراض خاصة، من حيث توضيح أنه لا يجوز لمنشأة المراجعة ذاتها القيام بأعمال المراجعة المالية، وفي نفس الوقت مهام الفحص لأغراض خاصة لذات الشركة، حرصاً منها على الاستقلالية والحيادية، حتى لو كان لمنشأة المراجعة قسم مستقل لمهام الفحص لأغراض خاصة، فالعبرة أساساً في عدم التأثير على المنشأة من جانب العملاء من خلال مبالغ الأتعاب.
- يجب أن ينص المعيار الخاص بمهام الفحص لأغراض خاصة على المجالات المتاحة لمنشآت المراجعة للقيام بها، وتلك التي يمكن أن تكون لها فيها دور مساهمة، من خلال العمل كخبير أو مستشار في النواحي الخاصة بالمعلومات المالية، بجانب التخصصات الأخرى.
- توصيف مستويات الأداء العامة والخاصة التي يجب توافرها عند أداء خدمات الفحص لأغراض خاصة.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أهمية إتباع المراجع الخارجي للمعايير ذات الصلة عند القيام بإجراءات الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ، لدعم دوره في الوفاء بالمتطلبات المهنية لتلك الخدمات، ومن ناحية أخرى تعتبر إجراءات الفحص أحد أهم المراحل لإنجاح عمليات الاندماج والاستحواذ، وبالرغم أهمية تلك إجراءات إلا إنها تعتبر حدث مكلف ويستغرق وقتاً طويلاً، ونظراً لضغوط الوقت وارتفاع النفقات قد يجبر القائمين به علي إغلاق الصفقة دون تنفيذ إجراءات الفحص المناسبة من أجل الالتزام بالحدود الزمنية للصفقة، الأمر الذي يؤدي إلى فشل

عمليات الاندماج والاستحواذ، وبناء على ذلك تظهر أهمية إلقاء الضوء على التحديات والعقبات التي تؤدي إلى قصور تلك الإجراءات، وهذا ما سنتناوله الباحثة في البند التالي.

ثالثاً: عقبات الدور المهني للمراجع الخارجي عند الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ.

يواجه المراجع الخارجي القائم بمهام الفحص العديد من العقبات التي تؤثر على دوره عند القيام بإجراءات الفحص لأغراض خاصة، المتمثلة في:

١- عدم اليقين وغموض المعلومات.

يُعتبر عدم اليقين وغموض المعلومات من أهم المشاكل التي تعيق إجراءات الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ، حيث يظهر عدم اليقين في جميع مراحل عمليات الاندماج والاستحواذ، وتتمثل الحالات التي تتضمن عدم اليقين في التغييرات في سياسة الاقتصاد الكلي، والتقلبات الاقتصادية الدورية، والتضخم، وتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والوضع المالي للشركة المستهدفة، كما يمكن أن يظهر عدم اليقين في العوامل البيئية الداخلية والخارجية مثل هيكل رأس مال الشركة ومستوى التنمية الاقتصادية والنطاق الاقتصادي للشركة، كل هذه العوامل تؤدي إلى الانحراف بين النتيجة المتوقعة والنتيجة الفعلية لعمليات الاندماج والاستحواذ، أما فيما يتعلق بغموض المعلومات فيعد الحصول على معلومات دقيقة غير متحيزة عن نشاط الشركة أحد أكبر التحديات، خاصة عندما تخفي الشركة المستهدفة بعض المعلومات الهامة عن الشركة المستحوذة.

٢- عدم كفاية الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

يساعد الإفصاح المستثمر على تقدير العوائد والمخاطر المرتبطة بقرارات الاستثمار، وبالتالي ترشيد قراراتهم، وتعتبر الإفصاحات المتممة من الإفصاحات الهامة إذ إنها يجب أن تعكس معلومات دقيقة تُعبر بصدق عن الأحداث الحقيقية للشركة، إلا أن بعض الشركات لا تلتزم بمتطلبات الإفصاح وتقوم بإخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين، ومن خلال عدم كفاية الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك عن طريق: عدم كفاية الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عن الموقف المالي والمخاطر والسياسات المستقبلية، وعدم كفاية الإفصاح عن العلاقات مع الأطراف ذوى العلاقة، وكذلك عدم التزام الشركات بالإفصاح عن القيود المفروضة على ملكية



الأصول فتعمل بعض الشركات علي إظهار قيمة أصولها كرقم إجمالي دون تحليل، بالإضافة إلى أن بعض الشركات لا تلتزم بالإفصاح عن الموقف الضريبي ومدى كفاية المخصصات المكونة لمواجهة المتطلبات الضريبية، كما لا تلتزم بعض الشركات بالإفصاح عن المقاييس المحاسبية المستخدمة في قياس الظاهر المحاسبية.

وترى الباحثة أن عدم كفاية الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية يُعتبر أحد أهم العقبات التي تواجه المراجع عند القيام بالفحص لأغراض خاصة، ويرجع ذلك إلى أن قصور إفصاح الإيضاحات المتممة ينعكس سلباً على الثقة في القوائم المالية، حيث يؤدي إلى ضعف المحتوى المعلوماتي لتلك القوائم ، وخفض منفعة المعلومات المحاسبية للمستخدمين، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حدوث فجوة في الإفصاح والتي تعد أحد أهم أسباب عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تفقد البيانات المحاسبية خاصية هامة وهي القابلية للمقارنة والتي يحتاج لها المراجع عند القيام بالفحص.

٣- عدم كفاية الإفصاح عن أسس قياس البنود في القوائم المالية.

يُعد العرض والإفصاح مطلباً هاماً من المتطلبات المحاسبية، وذلك بغرض تحقيق الشفافية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم ما تحتويه القوائم من معلومات، ولعل فشل الشركات في أن توفر تصوراً كاملاً ودقيقاً عن الأوضاع المالية، يعكس وجود إفصاحات سيئة وغير تامة في التقارير والقوائم السنوية عن قيم الالتزامات والأصول والمخاطر المحيطة بها، وترى الباحثة أن عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية وعدم استنفائه للاشتراطات التي تتضمنها المعايير المحاسبية يضع المراجع عند القيام بإجراءات الفحص أمام تحدى كبير لفهم أسس القياس التي تتبعها الشركات.

٤- تعدد المقاييس المحاسبية البديلة المستخدمة في قياس الظاهر المحاسبية الواحدة.

تهدف المعايير والمبادئ المحاسبية إلى موضوعية وسلامة القياس المحاسبي والعدالة في الإفصاح والعرض، وبالرغم من ذلك، توجد عدة بدائل للقياس المحاسبي للعديد من الأحداث الاقتصادية والبنود المحاسبية التي تسمح بها المعايير (ثروت مصطفى، ٢٠١٩)، ويسمح تعدد البدائل لإدارة الشركة باختيار البدائل التي تحقق مصلحتها وتظهر أداؤها في صورة أفضل حتى

ولو كان ذلك على حساب أطراف جهات أخرى، الأمر الذي يؤثر بدوره على دلالة القوائم المالية، مما يؤدي إلى ضعف المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وخفض منفعة المعلومات المحاسبية للمستفيدين منه، وترى الباحثة أن تعدد المقاييس المحاسبية يُعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه المراجع عند القيام بالفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ، ويرجع ذلك إلى أن استخدام الشركات لمرونة المعايير المحاسبية في القياس المحاسبي قد يؤدي إلى قوائم مالية مختلفة في المضمون القيمي والمعلوماتي لنفس الأحداث الاقتصادية، كما أن يفقد البيانات المحاسبية خاصية هامة وهي القابلية للمقارنة والتي يحتاج لها المراجع عند القيام بعملية الفحص.

٥- عدم مواكبة إجراءات الفحص للتكنولوجيا الحديثة.

إن الممارسة التقليدية لإجراءات الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ، أصبحت عائق يحد من كفاءة تلك الإجراءات، خاصة أن إجراءات الفحص تستغرق وقتاً كبيراً وتنطوي على مراجعة كم هائل من البيانات في ظل بيئة تتسم بضخامة بياناتها، وعلى الرغم من تحسن ممارسات المراجعة على مدار الثلاثون عاماً الماضية من خلال دمج البرامج المكتبية مثل Microsoft Excel و Word، وبرامج مثل Case Ware .Working Paper، وأدوات المراجعة مثل (ACL) Audit Command Language و Case Ware IDEA ما زالت هناك كمية هائلة من المهام اليدوية والمتكررة والبسيطة والقائمة على القواعد تستهلك وقت مراجعي الحسابات (Cohen,2019)، وترى الباحثة أن الأمر أصبح لزاماً على منشآت المراجعة استخدام تقنيات تتلاءم مع التطورات الحديثة تدعم بها منشآت المراجعة خدماتها التي من ضمنها خدمات الفحص لأغراض خاصة لعمليات الاندماج والاستحواذ.

وبناء على ما سبق يجب على المراجع الخارجي القائم بمهام الفحص إتباع مجموعة من الإجراءات للتغلب على المشاكل والتي من شأنها أن تؤثر بالسلب على نتائج عمليات الاندماج والاستحواذ، ويمكن حصر تلك الإجراءات فيما يلي:

➤ تحديد السياسات المحاسبية: تُعتبر تلك الخطوة الأساسية بالنسبة للشركات محل الفحص، وذلك تبعاً لطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها الشركات، ففي قطاع البنوك تكون السياسات المرتبطة بمخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ذات أهمية بالغة، وفي قطاع الصناعي تكون



- السياسات المتعلقة بالإهلاك أكثر أهمية، كما تُعتبر سياسات تقويم المخزون ذات أهمية كبيرة للنشاط التجاري، وتري الباحثة أن تحديد السياسات المحاسبية الأساسية يسمح للقائم بمهام الفحص بالتركيز على المجالات التي تكون أكثر عرضة للتلاعب من جانب إدارة الشركة.
- تقدير المرونة المحاسبية، بمعنى تقدير المرونة في اختيار السياسات المحاسبية.
- تقييم الاستراتيجية المحاسبية: حيث يهدف هذا التقييم إلى التعرف على السياسات التي تتبعها الشركة محل الفحص، ويتوصل المراجع الخارجي القائم بمهام الفحص إلى ذلك من خلال وضع إجابات بناءً على قرائن وأدلة إجراءات الفحص لمجموعة من التساؤلات، وتتمثل تلك التساؤلات في الاستفسار عن مدى واقعية السياسات والتقديرات المحاسبية خلال الفترات الماضية، وهل قامت الشركة بتغيير سياسات محاسبية هامة، ومدى تأثير ذلك على جودة التقارير والقوائم المالية، وهل توجد دوافع لدى الإدارة لاستخدام اساليب محاسبية بصورة انتهازية من أجل الحصول على مكافآت، بالإضافة إلى الاستفسار عن مدى اختلاف الاستراتيجية المحاسبية للشركة عن الاستراتيجيات الخاصة بالمنافسين.
- تقييم جودة الإفصاح المحاسبي للشركة: يُمكن للمراجع الخارجي القائم بالفحص القيام بذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: هل تقدم الشركة معلومات ملائمة تُمكن من تقييم استراتيجيتها، وهل اختيار السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة مبررة بصورة منطقية، وهل تقدم الإدارة إفصاحات كافية تساعد على تحقيق فهم أفضل للقوائم المالية، بالإضافة إلى الاستفسار عن وجود افصاح قطاعي تفصيلي، وكذلك الاستفسار عن وجود تقييم وتحليل تفصيلي للأداء الماضي للشركة، وتري الباحثة أن هناك ارتباط بين جودة القياس المحاسبي وجودة الإفصاح، والذي ينعكس بدوره على جودة التقارير والقوائم المالية، والتي تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات للقائم بمهام الفحص.
- استخدام التقنيات الحديثة في إجراءات الفحص: يجب أن يدعم المراجع الخارجي القائم بمهام الفحص دوره من خلال الاستفادة ما ولدته الثورة الصناعية الرابعة من استخدام للتكنولوجيا الرقمية والتقنيات الناشئة، وفي هذا الإطار وتؤكد دراسة (Zhang,2018) على أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لأصحاب المصالح حيث يُمكنها التعامل مع حجم لاتنهائي من قواعد البيانات وتحليلها، كما أشارت الدراسة إلى أن تقنيات الذكاء

الاصطناعي هي الأكثر كفاءة في عمليات التنبؤ بالإفلاس والمخاطر المالية واكتشاف حالات الغش والتلاعب المالي.

الخلاصة والنتائج والتوصيات: توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- يودي المراجع الخارجي دوراً هاماً في عمليات الاندماج والاستحواذ، فهو وسيط للمعلومات بين كل من الشركة المستهدفة والمستحوذة، الأمر الذي يودي بدوره إلى تسهيل تدفق المعلومات، ويحسن من جودة نتائج تلك العمليات، وذلك عن طريق تخفيض عدم تناسق المعلومات بين كل من الشركات المستحوذة والمستهدفة، وتقليل عدم اليقين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي يمكن للشركات تقييم المخاطر المحيطة بها بشكل أفضل أثناء التفاوض على شروط اتفاقية الاستحواذ.

٢- أن معايير المراجعة الخاصة بالفحص لأغراض خاصة لم تذكر مجالات الفحص لأغراض خاصة الأخرى بشكل كامل، والتي من ضمنها الفحص لغرض الاندماج والاستحواذ، وبناء عليه يتضح ضرورة أن يشمل المعيار المصري وصف شامل لجميع خدمات الفحص لأغراض خاصة سواء كانت في المجالات الإدارية، والفحص في مجالات الاستثمار والتمويل، والفحص بغرض عمليات الاندماج والاستحواذ، ولا يقتصر فقط على القوائم المعدة وفقاً لأطر خاصة.

٣- يواجه المراجع الخارجي العديد من العقبات التي تحد من دوره والتمثلة، عدم كفاية الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، تعدد المقاييس المحاسبية البديلة المستخدمة في قياس الظاهر المحاسبية الواحدة، بالإضافة إلى عدم مواكبة إجراءات الفحص للتكنولوجيا الحديثة.

وتوصى الباحثة بمجموعة من التوصيات أهمها:

١- ضرورة أن يتم عمل تشريع خاص في التنظيمات المهنية المتخصصة في كل دولة، يكون الغرض منه تنظيم أمور ممارسة عملية الفحص لأغراض خاصة، وتوضيح أهم الإجراءات العملية المطلوب القيام بها كحد أدنى والتأهيل العلمي والعملية المناسب لكل مهمة من المهام، وكذلك التخصص الفني الذي يتلاءم مع كل مهمة .

٢- يتم تحديث ذلك التشريع كل فترة زمنية، أو عند ظهور مهمة جديدة أو مجال جديد يمكن أن يندرج ضمن الخدمات لأغراض خاصة.



المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

الدوريات:

د. أحمد أبو العز محمد علي، " قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لأغراض خاصة من وجهة نظر المستخدمين مع التطبيق على أغراض منح الائتمان المصرفي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد العشرين، العدد الأول، ١٩٩٦.

د. ثروت مصطفى على العايدى، " إشكالية تعدد بدائل القياس المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة وأثرها على دلالة القوائم المالية - دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية تجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ١، ٢٠١٩.

د. جيهان عادل أميرهم، " دور جلسات العصف الذهنى الالكتروني في تحسين جودة المراجعة: دراسة ميدانية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثالث واربعون، العدد الأول، ٢٠٢١

د. حسني حافظ عبد الرحمن، " دور الشركات القابضة وتقييم مشروعات الشركات التابعة لها"، الجمعية المصرية للإدارة المالية، المجلد العشرون، العدد الثالث، ١٩٩١.

د. خالد محمد محمد الجندي، " أثر التخصص الصناعي والشك المهني لمراقب الحسابات على جودة المراجعة بالتطبيق على الشركات المساهمة في البورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ٢٠٢٢.

الكتب:

د. خالد عبد المنعم زكي لبيب، د. أمال محمد كمال، د. ثناء عطية فرج، د. سمية أمين علي، دراسات في المراجعة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، جهاز الكتب بكلية التجارة جامعة القاهرة، ٢٠١٧/٢٠١٨.

د. نبيل فهمي سلامه، د. جيهان عادل أميرهم، دراسات في المراجعة، مكتبة الجامعة ببورفؤاد، بورسعيد، ٢٠١٧-٢٠١٨.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية.

- Cai, Y., Kim, Y. Park, J. C. and White, H. D., “Common Auditors in M&A Transactions”, Journal of Accounting and Economics, Vol. 61, No. 1, 2016.
- Carcello, J.V., Neal,T, Reid, L., and Shipman, J., “ Auditor Independence and Fair Value Accounting: An Examination of Non-audit Fees and Goodwill Impairments”, Contemporary Accounting Research, Vol. 37, No. 1,2020.
- Cohen, M., Rozario,A., and Zhang,C., " Exploring the Use of Robotic Process Automation (RPA) in Substantive Audit Procedures: A Case Study", CPA Journal, July 2019.
- Gal-Or, R., Hoitash, R., and Hoitash, U., “Auditor Expertise in Mergers and Acquisitions”, Auditing: A Journal of Practice and Theory, 2022.
- Galpin, T. J., & Herndon, M., The Complete Guide to Mergers & Acquisitions: Process Tools to Support M & A Integration at Every Level, (Third Edition), San Francisco, Calif: Jossey- Bass, 2014.
- Galpin, T. J., & Herndon, M., The Complete Guide to Mergers & Acquisitions: Process Tools to Support M & A Integration at Every Level, (Third Edition), San Francisco, Calif: Jossey- Bass, 2014.
- Kim, Y., Su, L. N. Zhou, G. S. and Zhu, X. K., “PCAOB International Inspections and Merger and Acquisition Outcomes”, Journal of Accounting and Economics, Vol.70, No,1,2020.
- Lee, H.Y., Mande, V., & Park, J. C., “Do industry specialist auditors add value in mergers and acquisitions?”, Journal of Applied Business Research, Vol.31, No.4, 2015.
- Louis, H., "Abnormal Accruals and Managerial Intent: Evidence from the Timing of Merger Announcements and Completions", Contemporary Accounting Research, Vol.33, No.3, 2016.
- Zhang, C., “Predict Audit Quality Using Machine Learning Algorithms”, Business, Computer Science, 2018.